مهنّد مصطفى

اضمحلال الوضع القائم لعلاقة الدين والدولة في إسرائيل
"الدين والدولة: اتفاق الوضع القائم"
للمؤلف: شوكي فريدمان

السنة: 2019

الناشر: المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة (بالعبريّة).

لا يزال سؤال الدين والدولة حاضرا في السجال السياسي والاجتماعي في إسرائيل، وقد احتدم هذا السؤال في العقود الأخيرة، وفي السنوات الأخيرة ومع صعود قوة وتأثير التيّار الديني سواء المتزمت الأرثوذكسي (الحريدي) أو الديني الصهيوني، برز سؤال العلمانية وحدودها من جديد في السياق الإسرائيلي. فلم يعد السؤال هو سؤال الدين اليهودي، بل أيضا سؤال العلمانية في إسرائيل، وهذا ما يفسِّر العودة إلى اصدار الكتب والأبحاث حول الدين والعلمانية في إسرائيل في السنوات الأخيرة. في المجمل، تتفق غالبيّة هذه الأبحاث والمنشورات الصادرة على أنّ المقولة الجاهزة حول تديين المجال العام الإسرائيلي هو غير دقيق، بل هنالك تحولات حراك من أسفل وحراك قضائي من أعلى أدى في النهاية إلى تقليص سيطرة المؤسسة الدينية على المجال العام، على الرغم من صعود قوة وتأثير التيار الديني سياسيا. أعتقد أنّ المقولات الواردة في هذه الكتب ومنها الكتاب الحالي الذي سوف نعرضه، يستحضر التباين في المجتمع اليهودي بخصوص مفهوم يهودية الدولة، بين المفهوم الليبرالي والمحافظ والمتزمت.

يعالج الكتاب الحالي مسألة الدين والدولة في إسرائيل، والتي تمأسست من خلال اتفاق «الوضع القائم» (Status Quo) الذي كان وقِّع بين قيادة المجتمع الاستيطاني اليهودي (اليشوف) وبين التيار الديني الأرثوذكسي عشية قيام دولة إسرائيل.

ويحاول المؤلف رصد جذور هذا الاتفاق وتحليل نصه والأسباب التي دفعت قيادة المجتمع الاستيطاني على توقيعه مع المتدينين اليهود. ويهدف الكتاب في النهاية إلى تحليل مواضع الاضمحلال التي حدثت لهذا الاتفاق، وأنّه ثمّة مواضع حدث فيها هذا الاضمحلال لصالح غير المتدينين وفي مواضع أخرى لصالح المتدينين، لا سيّما في السنوات الأخيرة. هذا يقود إلى السؤال الملح، كما يطرحه الكاتب: بِمَ إسرائيل اليهودية هي يهودية؟

ينطلق الكاتب من ادعاء أنّ هنالك مجموعة من التحوّلات ساهمت في اضمحلال اتفاق الوضع القائم، مرّة لصالح المتدينين نحو التشدد في قضايا دينية، ومرّة لصالح غير المتدينين نحو التحرر من التزامات دينية فرضها اتفاق الوضع القائم. هذه التحولات هي: تغييرات في المجتمع الإسرائيلي وقيَمه، تغيرات في التركيبة السكانية، فاعليّة المحكمة العليا، ونشاط مؤسسات المجتمع المدني الّذي طالب بالتعددية الدينية، وزيادة الوعي لدى غير المتدينين حول الخدمات الدينية التي يحتاجونها أو هم مضطرون لاستخدامها.

يشتمل الكتاب على عشرة فصول، يتعرض الفصل الأول إلى بلورة اتفاق الوضع القائم وحيثيات المفاوضات حوله، بينما يتناول الفصل الثاني اضمحلال الوضع القائم عموما، ثم تعالج الفصول التالية حالات عينية من هذا الاضمحلال، حيث يتناول الفصل الثالث قضية يوم السبت، فيما يتناول الفصل الرابع مسائل الزواج والطلاق، ويعرج الفصل الخامس مسألة «من هو اليهودي؟»، بينما يناقش الفصل السادس موضوع «الكشروت» أي الرقابة الدينية على الطعام. ويبدأ المؤلف في الفصل السابع بنقاش عام حول هذه القضايا بفصل خاص حول النجاحات والاخفاقات في التوصل إلى تسويات بخصوص الدين والدولة، فيما يحلّل الكاتب في الفصل الثامن قرارات المحكمة العليا فيما يتعلق بالدين والدولة، ويتعرّض الفصل التاسع إلى إمكانية دسترة الدين والدولة في إسرائيل، ويعرض الكاتب خلاصاته في الفصل الأخير.

الدين والدولة: اتفاق الوضع القائم:

يشير الكاتب إلى أنّ الوضع القائم لموضوع الدين والدولة في اسرائيل هو «واقع متخيَّل»، حيث يستطيع كل طرف أن يجد فيه ما يبتغيه. فالمتدينون وغير المتدينين يستشهدون بالوضع القائم لتأكيد صدقية مطالبهم في مسألة الدين والدولة. دخل

مصطلح الوضع القائم إلى القاموس الإسرائيلي من مصدرين، الأول من الخطاب الذي بعثه بن غوريون إلى ممثلي حركة «أغودات يسرائيل» الدينية. الثاني: ترتيبات الدين والدولة التي كانت في المجتمع الاستيطاني اليهودي قبل قيام دولة إسرائيل، والتي ظهر فيها أول مرّة مصطلح «الوضع القائم».

يشير الكاتب في الفصل الأول إلى أنّ مكتوب الوضع القائم كان يهدف إلى اقناع التيار الديني الأرثوذكسي للانضمام إلى موقف المجتمع الاستيطاني الصهيوني بتأييد فكرة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية، حيث كانت تطمح قيادة الحركة الصهيونية إلى إطلاق صوت داخلي فيه إجماع على قيام دولة يهودية، وكان داخل حركة أغودات يسرائيل التي مثلت التيار الديني الأرثوذكسي مَن يعارض إقامة دولة يهودية خشية أن تكون هذه الدولة لعنة، وحالة من المنفى لأنها لن تُحكِّم الشريعة اليهودية في المجتمع. فبدأ بن غوريون بمفاوضات مع قيادة «أغودات يسرائيل» لطمأنتهم على مكانة الدين في الدولة اليهودية المستقبلية، فجاء اتفاق الوضع القائم الذي يضمن مكانة للدين في مواضيع مثل السبت، الأحوال الشخصية، مكانة المؤسسة الدينية اليهودية ودَوْرها.

بعد هذه المفاوضات جاء مكتوب الوضع القائم وهو أشبه باتفاق مبادئ وقع عليه دافيد بن غوريون والحاخام يهودا ليف فيشمان. حمل البيان المذكور قسمين، القسم الأول فيه تحفظ حول إمكانية تنفيذه في الدولة المستقبليّة، وفيه محاولة من بن غوريون وضع قيود على إمكانية تنفيذه بالكامل، واعتقد أنّ بن غوريون فعل ذلك من أجل طمأنة العالم أيضا بأنّ الدولة اليهودية ستكون ديمقراطية وغير ثيوقراطية، وتضمن المساواة للجميع على اختلاف أديانهم. وهذه مقولة تصريحية كانت هامة لبن غوريون من أجل الترويج لفكرة الدولة اليهودية قُبيل الحسم بخصوص قرار التقسيم، وربما تفهَّم قادة «أغودات يسرائيل» هذا التحفظ، ولكنهم لم يروا فيه ملزما لهم فيما بعد.

أمّا القسم الثاني من البيان فتطرق إلى قضايا عينية حول الدين والدولة، وأيضا شابها نوع من الضبابية وعدم التأكيد، حيث تطرّق إلى أربع قضايا مهمة: يوم السبت الذي التزم عُنِيَ به البيان بأنّه سيكون يوم راحة رسمي في الدولة اليهودية، وهنا جاءت الصياغة بمفردات مدنية وليس دينية. وهكذا لم يحدد البيان أيّة

ممارسات دينية ستكون أو يمنع ممارسات أخرى خلال يوم السبت، وإنما كان ضمانا بأنّه يوم الراحة الرسمي في الدولة فقط؛ أمّا القضية الثانية فهي موضوع الأحوال الشخصية، فقد جاء في البيان أنّ القيادة الصهيونية تخشى أن يؤدي هذا الأمر إلى تقسيم الشعب إلى قسمين، وأشارت إلى أنّها سوف تحدد تسويات عينية بشأنه، ويشير البيان إلى القضية الثالثة المتعلقة بموضوع الختم الديني على الأطعمة (كوشير)، ومنع أطعمة معينة أيام الأعياد، في هذا الصدد يذكر البيان أنّ الدولة القادمة سوف تتعهد بتوفير طعام شرعي في مؤسساتها، ولكن لم يشر إلى القيود الدينية في هذا المجال. أمّا القضية الرابعة فتعلقت بموضوع التعليم، حيث تعهد البيان بإعطاء نظام تعليمي خاص للمتدينين. ولم يشمل البيان قضايا أخرى مثل تعريف «من هو اليهودي»، والثقافة اليهودية. يشير الكاتب إلى أنّ البيان يحمل اتفاق عامّ حول مبادئ دون الالتزام بترتيبات عينية لتنفيذ ذلك.

ينطلق الفصل الثاني من الكتاب إلى العوامل التي أدت إلى اضمحلال الوضع القائم، ويزعم الكاتب أنّ السنوات الأخيرة تتميز باضمحلال كبير في الوضع القائم، حيث فقد الكثير من محتواه ومن صلته بالواقع، ويدرج الكاتب مجموعة من العوامل لذلك: تغييرات ديمغرافية أدت إلى صعود نسبة المحافظين والمتدينين في المجتمع اليهودي، تغييرات في دولة إسرائيل وقيَمها، فقد يرى الكاتب أنّ دولة إسرائيل عند قيامها تختلف بمنظومتها القيميّة عن دولة إسرائيل حاليا في مفهوم يهوديتها، وديمقراطيتها، فهي اليوم ليبرالية ومنفتحة ومعولمة أكثر من الفترة التي أعقبت تأسيسها. إلى جانب التحولات القيمية، فإنّ المجتمع الإسرائيلي بات مجتمعا استهلاكيا وماديا، حيث تراجع بسبب ذلك وعم الكثير من القيم التي تطور خلالها في العقود الأولى بعد الدولة. والعامل المتعلق بفاعلية المحكمة العليا، حيث تتدخل المحكمة في السنوات الأخيرة بشكل كبير في قضايا الدين والدولة، حيث أنَّ غالبيّة التغييرات التي طرأت على قضايا تتعلق بالدين والدولة جاءت بسبب قرارات المحكمة العليا، إلى جانب نشاط مؤسسات المجتمع المدني التي وضعت موضوع التعددية الدينية في مركز عملها، واستحضار تأويلات جديدة للدين في المجال العام، وتقديم خدمات دينية بديلة للقطاعات غير المتدينة، التي أصبحت أكثر وعيا للخدمات الدينية التي تريدها أو التي لا تريدها.

مواضع الاهتراء في الوضع القائم:

تتطرّق الفصول الثالثة حتى السادسة من الكتاب إلى قضايا جرى فيها اضمحلال في الوضع القائم، ونبدأ بموضوع يوم السبت، حيث أشار اتفاق الوضع القائم إلى أنّ يوم السبت هو يوم الراحة الرسمي في الدولة، وبلا شك أنّ اختيار السبت جاء لدواع دينية، وتم تقنينه يوم الراحة الرسمي من خلال القانون، والذي قيّد الكثير من النشاطات الاقتصادية، والثقافية ومنع المواصلات العامة، وغيرها. وتم تعديل القانون عام 2018، بعد تمرد الكثير من أصحاب المحلات الصغيرة والمراكز الثقافية على القانون بمساعدة قوانين محلية مساعدة مكّنتهم من فتح محلاتهم، فجاء تعديل القانون بضغط من الأحزاب الدينية، والذي منح لوزير العمل صلاحية إقرار فتح محلات يوم السبت أو منعها. ويشير الكاتب إلى أنّه لا يوجد قانون ينظّم بشكل منهجي وشامل مفهوم الراحة الرسمي يوم السبت. فجعل الأمر مفتوحا للتأويل على المستوى البلديات المحلية، وعلى مستوى المحكمة العليا. في المجمل يشير الكاتب إلى أنه حتى بداية سنوات الثمانينات وعلى الرغم من الصراعات السياسية، والاجتماعية والتوجه للقضاء، بقي يوم السبت يوما قُيّدت فيه التجارة، والمواصلات العامة، وتم فيه تقليص مساحات الترفيه وقضاء الوقت، ما عدا بعض التغييرات التي فرضها القضاء مثل فتح محطات الوقود والتلفزيون الرسمي أيام السبت.

التحول المركزي في مكانة السبت بدأ منذ منتصف سنوات الثمانينات، حيث بدأت عملية مقاومة التعامل مع السبت من منظور ديني، فقد ازدادت مظاهر التمرّد على يوم السبت نحو فتح المحلات التجارية، العمل أيام السبت، وقضاء وقت الفراغ وفتح المؤسسات الترفيهية. وحسب رأي الكاتب حدث ذلك من خلال التمرد من قِبَل المجتمع، والتوجه إلى القضاء، والتشريعات المحلية في الحكم المحلي، وفرض القانون بصورة مترهلة؛ مما ساعد على التمرد ومخالفة قانون السبت، فبدأت الكثير من القطاعات غير المتدينة ترى في يوم السبت يوما عاديا، وهو ما دفع المتدينين في السنوات الأخيرة وبسبب موقعهم المؤثر في حكومة نتنياهو في محاولات إرجاع الوضع كما كان عليه قبل الثمانينات، وتحديدا منع المحلات التجارية من فتح أبوابها، ومنع اعمال الترميم والصيانة في المؤسسات والشركات الحكومية، مثل سكك الحديد وشبكة الطرق.

أمّا بالنسبة للأحوال الشخصية، خاصة الزواج والطلاق، فقد منح اتفاق الوضع القائم

مكانة خاصة للمؤسسة الدينية اليهودية في هذا الشأن، ويُبرز الكاتب تناقضات بين أحكام الزواج والطلاق الدينية اليهودية وبين الأحكام الليبرالية، وهذا التناقض يُشكِّل إحدى الإشكاليات العالقة بين الدين والدولة في إسرائيل. في فترة المجتمع الاستيطاني قبل الدولة، لم تكن هذه الإشكالية قائمة لأن الأحوال الشخصية في الفترة الانتدابية اعتمدت على الإرث العثماني، وكان هنالك إجماع على ضرورة استمرار اتباع هذا الإرث، وقد عبّر اتفاق الوضع القائم عن هذا الإرث، ولاحقا بعد قيام الدولة في تشريع قانون المحاكم الشرعية اليهودية عام 1953. رأت الأحزاب الدينية في القانون المذكور إنجازا هاما لها، واعتبرت أنّ عدم تشريعه كان سوف يُحدث شرخا في المجتمع اليهودي، وهذا بالضبط ما فهمه أيضا قادة الدولة الجديدة. ويبيّن الكاتب أنه في العقود اللاحقة لهذا القانون، تآكل القانون بفعل تعديلات قانونية في الكنيست وقرارات قضائية أدت إلى تراجع حصرية المحاكم الشرعية الدينية في قضايا الزواج والطلاق. وكان من أهم تجليّات هذا التآكل اعتراف المحكمة العليا بالزواج المدني الذي يتم خارج الدولة، أو الزواج الخاص الذي يتم تسجيله في وزارة الداخلية، والاعتراف بالشريكة «المعروفة للجمهور» حتى لو لم يتم الزواج منها.

فيما يتعلق بمسألة تعريف من هو اليهودي، فإنّها لم تحظ هذا المسألة باهتمام خاص في اتفاق الوضع القائم. حيث لم يكن هنالك حاجة مُلحّة لمواجهة مثل هذا السؤال، ولكنه بات ملحّا مع تشريع قانون العودة، والذي يمنح الحق لكل يهودي بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية، فبات من الحاجة لتعريف من هو اليهودي، وهنا ظهر السجال بين التيار الديني الذي وضع معايير دينية صارمة لتعريف اليهودي، وبين التيار العلماني الذي أراد توسيع تعريف من هو اليهودي. وحتى سنوات الخمسينات هيمن التعريف اليهودي الأرثوذكسي على تحديد من هو اليهودي، غير أنّ العقود التي أعقبت ذلك شهدت اضمحلالا في هذا التعريف وتوسيعه لاستيعاب مجموعات يهودية أخرى، لم تر المؤسسة الأرثوذكسية فيهم يهودا مئة بالمئة، أو أنّهم غير يهود، حيث كانت تطالب بأن يتم تهويدهم حسب الطريقة اليهودية الأرثوذكسية، الأمر الذي حدث فيه تآكل أيضا نحو اقتراح خيارات تهويد بديلة بالذات من الصهيونية الدينية. كما اعترفت المحكمة العليا بكل بدائل التهويد، وخاصة مؤسسات التهويد الدينية الصهيونية الخاصة.

وحدث نفس التآكل في الوضع القائم فيما يتعلق بالطعام حسب الشريعة اليهودية

(كوشير)، وجاء ذلك من خلال نضال لقطاعات اجتماعية طالبت التحرر من المؤسسة الدينية في موضوع «الكوشير»، ولاحقا في قرارات قضائية ساهمت في هذا التآكل.

خلاصة:

يؤكِّد المؤلف أنّ غالبية محاولات ترتيب العلاقة بين الدين والدولة عبر تشريعات قانونية فشلت الواحدة تلو الأخرى، لا سيما في العقود الثلاث الأخيرة. ويشير الكاتب إلى أنّ اتفاق الوضع النهائي نظم قضية الدين والدولة في الفترة الأولى بعد قيام دولة إسرائيل، ولكنه لاحقا شهد اضمحلالا كبيرا في الواقع. ينضم هذا الكتاب إلى سلسلة من الكتب صدرت مؤخرا تحاول التعاطي مع سؤال الدين والدولة في إسرائيل، ومكانة الدين في المجال العام اليهودي، ويعتمد الكتاب على مصادر كثيرة في نقاش هذه المسألة، منها القوانين في الكنيست والتعديلات التي مرت عليها في العقود الأخيرة، فضلا عن قرارات المحكمة العليا. ويقدم الكتاب قراءة منهجية هامة مدعمة بالمصادر الأولية والثانوية في مقاربة مسألة الدين والدولة، ويعتقد الكاتب في نهاية الكتاب أنّه يجب رسم خطوط واضحة لفصل الدين عن الدولة عبر تأميم جزء من الخدمات الدينية أو إبقائها في يد الدولة مثل تعريف من هو اليهودي والإشراف على عملية التهويد الفردي (غيور)، لأنها لا تتعلق بسؤال من هو جزء من الشعب اليهودي، بل تتعلق بسؤال مدني من هو صاحب الحق في الحصول على المواطنة الإسرائيلية، بينما يقترح خصخصة جزء من الخدمات الدينية، أو القبول بالتعددية فيها، مثل الختم الديني على الطعام وتوسيع مساحة الحرية الفردية أيام السبت.

يندرج هذا الكتاب في إطار المحاولة لنقاش أوسع حول مفهوم الدولة اليهودية، بين التوجُّه الليبرالي وبين التوجُّه الديني، وترتبط خلاصات الكتاب مع مقولات أخرى تستأنف على الادعاء الأولي أنّ المجال العام الإسرائيلي يمر بعملية تديين، ويزعم فبي المقابل أنّ النضال لعلمنة المجال العام تحظى بنجاحات كبيرة بسبب النضال الجماهيري من أسفل، وقرارات المحكمة العليا من فوق، وبعض التعديلات القانونية، وهو ما جعل التيار الديني ينتفض ضد تغيير الوضع القائم، ومحاولته تقييد المحكمة العليا، وفرض تعديلات قانونية تحفظ مكانة الدين في الدولة والمجال العام، وتعظيم دَوْر المؤسسة الدينية الأرثوذكسية، معتمدين على صعود تأثيرهم السياسي في حكومات اليمين الأخيرة.